دولـــة قطـــر
State of Qatar

بيان

دولـــة قطـــر

يُلقيـــه

السيد سعود عبد العزيز الكعبي

عضو وفد دولة قطر

الى

الدورة (٧٨) للجمعية العامة للأمم المتحدة

أمـام

اللجنة السادسة

حـــول

سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي

مقر الأمم المتحدة – نيويورك

١٦ أكتوبر ٢٠٢٣

يُرجى المراجعة عند الإلقاء

السيد الرئيس،

بدايةً، يُعرب وفد بلادي عن تقديره لقيادتكم لإعمال اللجنة السادسة في هذه الدورة.

السيد الرئيس،

تؤمن دولة قطر بأن مبدأ سيادة القانون هو الركيزة الأساسية لنجاح الجهود الدولية في تحقيق الأهداف والغايات التي أُنشئت من أجلها الأمم المتحدة، وهو المعيار الرئيسي للالتزام بميثاق الأمم المتحدة، كونه يُشدد على المساواة والاحترام المتبادل والتعاون بين الدول، وإقامة نظام قائم على القواعد في إدارة العلاقات الدولية.

وتأكيداً لذلك اعتَمَدَ المجتمع الدولي العديد من المواثيق الدولية والإعلانات التي تؤكد على أهمية سيادة القانون، ومنها إعلان القمة العالمية لعام ٢٠٠٥ الذي شدد على أن سيادة القانون عنصراً أساسياً من عناصر منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وحل النزاعات وبناء السلام وكفالة حقوق الإنسان. كما نود الإشارة إلى أن المجتمع الدولي أكَّدَ في "إعلان الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة"، التزامه بأن الشعوب يجب أن تكون محور الجهود من أجل تحقيق سيادة القانون على المستويين الوطني والدولي والوفاء بجدول أعمالنا المشترك على النحو الوارد في ذلك الإعلان.

السيد الرئيس،

تواصل دولة قطر التزامها وجهودها الرامية لتعزيز مبدأ سيادة القانون على جميع المستويات. فعلى المستوى الوطني، تولي قيادة الدولة أهمية خاصة لتعزيز المؤسسات الوطنية المعنية بسيادة القانون، بالاستناد إلى المعايير والأعراف الدولية، وتحرص المؤسسات الحكومية على التقيُّد بسيادة القانون،

وزيادة الوعي المجتمعي بهذا المبدأ، لكونه العامل الأســـاس لتحقيق المســـاواة والعدالة بين الجميع – مواطنين ومقيمين– وتعزيز الحكم الرشيد. وتأكيداً لسياسة دولة قطر في هذا المجال، أولت الدولة اهتماماً كبيراً لضـــمان التكامل بين القوانين الوطنية وبين الصكوك الدولية في مجال سيادة القانون.

السيد الرئيس،

من أجل الوصول إلى بناء مؤسسات فعَّالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المســتويات، فإن قيادة دولة قطر أســسـت في عام ٢٠١٣ مركز حكم القانون ومكافحة الفســـاد في الدوحة، الذي يعمل بالتعاون مع المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية المعنية بدعم سيادة القانون والحكم الرشيد وخاصـــة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ويســاهم المركز في تعزيز مبدأ ســـيادة القانون ومكافحة الفســـاد عن طريق بناء القدرات والتدريب والمســـاعدة الفنية وعقد المؤتمرات والندوات. وفي هذا الصـــدد، نود التأكيد على الدور التنويري والتوعوي لـــــ "**جائزة الشـــيخ تميم بن حمد ال ثاني للتميز في مكافحة الفساد**"، والتي أُنشئت في عام ٢٠١٦. وتُقدَّم هذه الجائزة سنوياً بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد الذي يوافق التاسع من ديسمبر للمؤسسات والأفراد من مختلف أنحاء العالم. وتهدف الجائزة إلى الدعوة إلى أهمية التصـدي للفسـاد والتشجيع على تنفيذ الإجراءات الحاسمة التي نصت عليها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

السيد الرئيس،

ختاماً، تؤكد دولة قطر على دعمها لجميع جهود وأنشـطة تعزيز سـيادة القانون من أجل تحقيق العدالة، والمســاهمة في تحقيق أهداف ومقاصـــد الأمم المتحدة. **وشكراً،**